## الموقع الإلكتروني الرسمي لمدينة حلب قسم الاستعلامات



## قانون رقم 67 لعام 2001

رئيس الجمهورية

بناء على احكام الدستور

وعلى ماأقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ /28/8/1422/ هـ و/14/11/2001/ م

یصدر مایلی:

مادة /1/ تعدل الفقرة / أ / من المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم /40/ تاريخ /1/8/ 1949/ بحيث تصبح كما يلي

المادة /2/ الفقرة أ

1..تمنح وزارة الصحة الاجازة المذكورة في المادة الاولى كل من يحمل اجازة في العلوم الصيدلانية او مايعادلها

2.. في حال كون التجارة المشار اليها في المادة الاولى تقتصر على تجارة الجملة للمواد الكيميائية المخبرية او الصناعية او

المنزليـة ذات الصـفة غير الطبيـة فـان الاجـازة تمنـح بالاضافـة الى حملـة الاجـازة في العلوم الصيدلانية الوارد ذكرها في البنـد/٦/

السابق الى من يحمل

أ.. اجازة او بكالوريوس في العلـوم الكيميائيـة / كيمياء تطبيقيـة / العلوم الفيزيائيـة والكيميائيـة العلوم الحيويـة والكيميـائية

كيمياء وجيولوجيا كيمياء ونبات من احدى كليات الجامعات السورية او مايعادلها

ب..اجـازة في الهندسـة الكيميائيـة من احـدى الجامعات السوريـة او مايعادلها يشترط في طالب الاجازة للبنـدين السابقين ان يكون

قد امضى ثلاث سنوات على الاقل في العمل الكيميائي في جهات القطاع العام او المشترك او الخاص

ج..شهادة دراسات عليا في العلوم الكيميائية / دكتوراة / ماجستير / او مايعادلها

مادة/2/ تشـكل لجنـة بقرار مـن وزير الصـحة لدراسـة المـواد الكيميائيـة المخبريـة او الصـناعية او المنزليـة ذات الصـفة غير الطبية

لتحديد استخداماتها وامكانية تعاطى تجارتها من قبل الكيميائي المذكور في المادة السابقة تضم مندوبين من الوزارات ذات

العلاقة ونقابة الصيادلة ونقابة المهندسين من ذوى الاختصاص والجمعية الكيميائية السورية

مادة /3/ تعدل المادة السابعة من المرسوم التشريعي رقم /40/ تاريخ /1/8/1949/ بحيث تصبح كما يلي

يستوفي عن الاجازة الاولى رسما قدره/3000/ ثلاثة الاف ليرة سورية وعن كل اجازة مجددة لسنة واحدة / 1000/ الف ليرة سورية

واذا لم يقدم طلب التجديد خلال المدة المعينة في المادة السابقة تلغي الاجازة الاولى ويصدر وزير الصحة قرارا ياغلاق

المستودع ولايعاد فتحه الا باجازة جديدة تعطى بعد دفع الرسم الذي يستوفى عن الاجازة الاولى

مادة 4/ يصدر وزير الصحة القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

مادة/5/ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره